مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي و متطلبات سوق العمل

من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية

د. ميلاد رجب إشميلـــــه*
أ. محمد مفتاح الطرلي**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين مناهج التعلـــيم المحاســـبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقـــسام المحاسبة بالجامعات الليبية، حيث استخدم الباحثان لتحقيق ذلك استبانة صممت لتحديد مدى وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعـــات الليبيـــة ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل آراء أعضاء هيأة التدريس وخريجـــي أقسام المحاسبة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستخدمة في هـــذه الدراســـة 230 استبانة منها 188 استبانة تخص خريجي أقسام المحاسبة و 42 استبانة تخص أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعـــات الليبيـــة. وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن مناهج التعليم المحاســـبي فـــي الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المـــستجوبَين، حيث بيّنت نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات وجود عدد من العناصر مـــن شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، كان أهمها انعدام أي برامج مشتركة بين الجامعات والوحـــدات الاقتـــصادية، وإهمـــال المناهج المحاسبية المعتمدة إعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلـــق باســـتخدام

* عضو هيأة التدريس بقسم المحاسبة -كلية الاقتصاد والتجارة زليتن جامعة المرقب. miladd_74@yahoo.com
** عضو هيأة التدريس بقسم المحاسبة -كلية الاقتصاد والتجارة زليتن جامعة المرقب. altrile1979@yahoo.com

الحاسوب في المحاسبة بكفاءة، وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها أوصى الباحثان بعدد من التوصيات منها: تنفيذ برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية تساهم في تطوير المناهج المحاسبية مع التركيز على إعداد الطلبة إعداداً مناسباً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة، وتدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير، والمواضيع ذات العلاقة بالتغيرات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى تضمين برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية. كما يوصي الباحثان بضرورة تطبيق مدخل الجودة الشاملة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي.

مقدمـــــة:

تعاني الدول النامية من قصور في شتى مناحي الحياة، وأبرز مظهر لذلك ما تعانيه أنظمة التعليم في تلك الدول من عدم القدرة على مواكبة المستجدات والاستجابة للمستحدثات والوفاء بمتطلبات عصر سمته الغالبة السرعة وعنوانه الأبرز التغير. والتعليم المحاسبي ليس استثناءً من هذا القصور وخصوصاً فيما يتعلق بعنصر المناهج الدراسية بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر العملية التعليمية، وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التعليم المحاسبي والمشاكل التي يواجهها (مثلاً: سمهود 2013، مصلي 2010، فرج والحضيري 2008، خلاط وآخرون 2007، Tindale et. al., 2005، Ayeboafo, 2012) وتوصلت في أغلبها إلى وجود فجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل. كما أشارت عدة دراسات إلى أن هناك تغيرات كبيرة تواجه المنظمات في مجالات التعليم والمنافسة (Berliner and Brimson, 1988)، هذه التغيرات لا شك أنها غيَرت ما هو مطلوب من المحاسب. وأهم تلك التغيرات في بيئتنا المحلية إنشاء سوق الأوراق المالية سنة 2006، ودخول المنافسة الأجنبية

تدريجياً، مما يتطلب تطوير نوعية الخدمات المحاسبية تمشياً مع المستجدات الحديثة في السوق، وإعداد محاسبين قادرين على مزاولة المهنة في ظل هذه المستجدات ومواكبة احتياجات بيئة الأعمال. والملاحظ أنه لم يكن هناك أي تطور ملموس في جوانب التعليم المحاسبي في ليبيا ليواكب تلك التغيرات، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين التعليم المحاسبي والواقع العملي لمهنة المحاسبة. وهذا يتطلب من الأكاديميين والمهنيين الاهتمام بموضوع التعليم المحاسبي باعتباره الأساس في إعداد المحاسبين الأكفاء من خلال التعاون المشترك لوضع رؤية توصل إلى توافق بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل بما يسهم في تضييق الفجوة بينهما (Ayeboafo, 2012). وهذا ما أكدت عليه أيضا جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants. وتأتي هذه الدراسة استجابة للعديد من التوصيات التي صدرت عن الدراسات السابقة بشأن التركيز على التعليم المحاسبي في ليبيا من خلال البحوث والدراسات التي تحاول تطوير التعليم المحاسبي خصوصا في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الليبي من تغيرات حقيقية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من انتشار كليات الاقتصاد في العديد من المدن الليبية وتخريج دفعات كبيرة من خريجي أقسام المحاسبة فإن هناك قدراً واضحاً من عدم الرضا عن مخرجات التعليم المحاسبي، بالإضافة إلى أن التطورات المتلاحقة في بيئة العمل تضع نظام التعليم المحاسبي في ليبيا أمام تحدياتٍ كبيرةٍ تفرض عليه التطوير بما يكفل إعداد العناصر الملائمة من الخريجين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تفي بالمتطلبات المعاصرة لسوق العمل، في ظل واقع أصبح فيه الخريجون غير قادرين

على الاستجابة لديناميكية الوظائف التي يتولونها في سوق العمل بعد تخرجهم، وهو ما أكدته العديد من الدراسات السابقة.

وحتى تتمكن الجامعات الليبية من مواكبة احتياجات وتطورات سوق العمل هناك حاجةٌ لإعادة التفكير في طبيعة ومحتوى مناهج وأساليب التعليم المحاسبي من أجل تحسين مخرجاته للوفاء بمتطلبات سوق العمل. الأمر الذي يضعنا أمام التساؤل الرئيس التالي:

– هل مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى وجود فجوةٍ بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل آراء أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة، ومن ثم تحديد أهم العناصر المؤدية إلى وجودها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير مناهج التعليم المحاسبي بما يلبي الاحتياجات المتطورة لسوق العمل الأمر الذي يؤدي إلى تضييق هذه الفجوة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية، فالتعليم المحاسبي يعد أحد الركائز التي يَعتمد عليها تطور المحاسبة نظرياً وعملياً، وكذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الرئيس لمناهج التعليم المحاسبي كعنصر أساسي في العملية التعليمية. وتأتي هذه الدراسة أيضاً تلبية للاهتمام المتزايد بأهمية تطوير أنظمة مناهج التعليم المحاسبي في كثير من الدول من قبل الأكاديميين والعديد من المنظمات المهنية ذات العلاقة من أجل مواكبة التطورات المستمرة في سوق العمل.

فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات الرئيسية والفرعية التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى:

"إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمـــل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى السابقة صيغت الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

- الفرضية الفرعية الأولى: "إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعـــات الليبيـــة لا تفـــي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة"
- الفرضية الفرعية الثانية: "إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعـــات الليبيـــة لا تفـــي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة"

- الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا يوجد فرق معنوي ذو دلالةٍ إحصائية بين متوسطي إجابات أعضاء هيـــأة التدريس والخريجين في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعـــات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل".

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض وتحليل الدراسات الـــسابقة حول موضوع التعليم المحاسبي، كما تعتمد على المنهج الوصفي في تحليل وتفـــسير البيانات المتحصل عليها باستخدام أداة الدراسة (استمارة الاستبيان)، لتحقيق الأهـــداف والوصول إلى النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل من عدة جوانب، حيث هدفت دراسة (سمهود، 2013) إلى التعرف علـــى

أهم المتطلبات المحاسبية الحالية والمستقبلية لسوق العمل، كما حاولت الدراسة تحديد أهم الصعوبات التي تواجه أي تطوير محتمل للتعليم المحاسبي. وقد استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة من الأكاديميين والمراجعين الممارسين للمهنة بالمنطقة الغربية في ليبيا، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السوق المحلية في حاجة إلى مجموعة من الخدمات المحاسبية النوعية كخدمات المحاسبة الإدارية والمراجعة الداخلية، والتحليل المالي، وخدمات المحاسبة والمراجعة طبقا للمعايير الدولية. كما توصلت إلى أن التعليم المحاسبي بحاجة إلى مزيد من التوافق مع متطلبات السوق المحلية، وإلى وجود صعوبات حقيقية تواجه تحقيق هذا التوافق أهمها قلة المراكز البحثية التابعة لمؤسسات التعليم المحاسبي والتي تُعنى بمتابعة تلك المتطلبات وما يطرأ عليها من تغييرات، والأخذ بهذه التغييرات في المناهج المحاسبية.

كما هدفت دراسة (مامي وميرة، 2013) إلى التعرف على دور المناهج المحاسبية في تطوير مهنة المحاسبة من خلال تحديد مدى تناسب المهارات والمعارف التي تتضمنها المناهج المحاسبية مع التأهيل المحاسبي المهني المطلوب، وكذلك مدى كفاية المهارات والمعارف المدرَكة التي تزودها المناهج المحاسبية الحالية للتأهيل المحاسبي المهني. وقد تم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتكون من أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن المهارات والمعارف المدركة التي تزودها المناهج لخريجي أقسام المحاسبة غير كافية للتأهيل المحاسبي المهني المطلوب. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المناهج المحاسبية التي تدرس حاليا بأقسام المحاسبة بما يتوافق مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي التي أوصى بها اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) والتي تركز على تزويد الخريج

بمجموعة من المعارف النظرية ومهارة الاتصال، ومهارة التعامل مـــع المعالجـــات الالكترونية، ومهارة التعامل مع التجارة الالكترونية، ومهارة تقنية الحاسوب والتطبيق باللغات الأجنبية.

أما دراسة (مصلي، 2010) فقد هدفت إلى تحليـــل واقـــع التعلـــيم العـــالي المحاسبي في ليبيا والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى مواكبته للتطـــورات العلميـــة المعاصرة وتلبيته احتياجات سوق العمل، وقد استخدم الباحث في دراسته تلك وســـيلة الاستبيان لاستقصاء آراء المشاركين من أعضاء هيأة التدريس وطلبة وخريجي التعليم العالي المحاسبي وبعض الفئات الأخرى المتواجدة في سوق العمـــل، وتوصـــل إلـــى مجموعةٍ من النتائج أهمها وجود قصورٍ في برامج تحديث المناهج العلمية المحاســـبية وكذلك بالمنظومة التعليمية الجامعية واعتمادها على التلقين أكثر من الإبداع. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على مناهج التعليم المحاسبي من حيث جودتها واستقرارها وتعزيزها بالتقنية الحديثة وفقاً لخطط محددة ومعايير موضوعة مسبقاً، وبالشكل الذي ينسجم مع متطلبات الواقع العملي مع ضرورة التنسيق فـــي ذلـــك بـــين المؤســـسات التعليمية والجمعيات المهنية والمؤسسات ذات العلاقة. كما أوصت بـــضرورة تعـــديل وتطوير برامج ومواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعلـــيم المحاســـبي خاصـــة البرامج العملية منها، من خلال دراسة سوق العمل في البيئـــة المحليـــة والمهـــارات والمعارف المطلوبة للمحاسبين.

وجاءت دراسة (فرج والحضيري، 2008) للتعرف على المهـــارات العامـــة والشخصية، وعلى المهارات المهنية والوظيفية التي يتطلب سوق العمل توفرها فـــي خريجي مؤسسات التعليم العالي، وكذلك التعرف على قدرة مؤسسات التعليم المحاسبي على تنمية هذه المهارات، بالإضافة إلى دراسة مدى التوافق بـــين المهـــارات التـــي يتطلبها سوق العمل والمهارات التي يتم تنميتها من قبل مؤسسات التعليم المحاســـبي،

وتم استقصاء المؤسسات والهيئات والشركات العامة والخاصة في السوق الليبي بالإضافة إلى أعضاء هيأة التدريس في بعض مؤسسات التعليم العالي المحاسبي في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في أن سوق العمل بما يتضمنه من مؤسسات وهيآت وشركات عامة وخاصة يرى ضرورة توفر مجموعة من المهارات العامة والشخصية والمهنية والوظيفية في المتقدمين لشغل الوظائف المحاسبية به، كما توصلت الدراسة إلى أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية هذه المهارات، وإلى عدم وجود توافق بين المهارات المطلوبة من قبل سوق العمل والمهارات التي يعمل التعليم المحاسبي على تنميتها. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على التطوير الجاد والفعال للتعليم المحاسبي، مع مراعاة التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال من خلال الرفع من مستوى المناهج التعليمية. والاهتمام بالتعليم المحاسبي المستمر، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك.

في حين هدفت دراسة (خلاط وآخرون، 2007) إلى تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة، واستخدم الباحثون صحيفة الاستبيان لجمع البيانات حول موضوع الدراسة، وخلصوا إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لم تعد ملائمة لمتطلبات سوق العمل في ظل الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الليبي والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بعملية تقييم مستمرة للمناهج ومفرداتها لتحديثها وتغطيتها لأحدث المستجدات من المعلومات في مجال التخصص.

أما دراسة (السحيري، 2007) فقد اهتمت بعوامل الاختلاف بين الواقع النظري والمجال التطبيقي للمحاسبة، إضافة إلى تحديد أكثرها تأثيراً على الاختلافات وسبل معالجتها، وقد استخدم الباحث في دراسته لهذه العوامل قائمة استقصاء لقياس

أهمية كل عاملٍ من العوامل المؤثرة في الاختلاف بين الواقـــع النظـــري والتطبيـــق العملي، واختار لمجتمع دراسته أعضاء هيأة التدريس وممارسي مهنة المحاسبة فـــي ليبيا، متوصلاً إلى أن العوامل التي تم دراستها تؤثر بدرجة عالية في الاختلاف بـــين الواقع النظري والتطبيق العملي للمحاسبة، وأن أكثرها تأثيراً هـــو التأهيـــل العلمـــي لعضو هيأة التدريس يليه مدى توافر التدريب العملي للطلاب ثم مستوى التحديث فـــي المناهج العلمية للمحاسبة التي تدرس للطلاب.

هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة سد الفجوة بين مواصفات خريجي أقـــسام المحاسبة بالجامعات واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال دراسة احتياجات ســـوق العمل من المحاسبين ومواصفاتهم والمهارات اللازمة لهم، ومن ثم وضـــع البـــرامج التعليمية والمناهج الدراسية، وأساليب التعليم المناسبة بما يمكن من خلـــق المهـــارات المطلوبة لسوق العمل.

كما استهدفت دراسة (الحنون، 2004) محاولة الوقوف على أســـباب عـــدم الاستفادة من مجموعة المعارف العلمية المكتسبة للخريجين، وتوصلت الدراسة إلـــى مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق المناهج المقررة بأقسام المحاسبة مع متطلبـــات الأعمال في الوحدات الاقتصادية.

في حين هدفت دراسة (الدالي، 2003) إلى التعـــرف علـــى واقـــع التعلـــيم المحاسبي ودوره في رفع وتطوير كفاءة الخريجين من أقسام المحاســـبة بالجامعـــات الليبية من خلال دراسة عناصر التعليم المحاسبي متمثلةً في أعضاء هيـــأة التـــدريس، والمناهج التعليمية والإدارة التعليمية، وقد توصلت إلى أن المناهج التعليمية هي أكثـــر العناصر اسهاماً وتأثيراً في رفع كفاءة الطلبة والخريجين.

واستهدفت دراسة (جودت، 2000) تقييم التعليم المحاسبي في الدول العربيـــة عن طريق تقييم الدراسات الأولية للمحاسبة في الجامعات والمعاهد. وتوصلت إلى أن

هناك عدم توافق بين مخرجات التعليم في الجامعات والمعاهد ومتطلبات المهنة، كما أكدت على أن هناك فجوة بين المناهج الدراسية المحاسبية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

أما دراسة (عظيم، 1988) فقد استهدفت معرفة مدى استجابة المؤسسات التعليمية لاحتياجات المجتمع في المجال المحاسبي وكان من أهم نتائجها أن المحاسبة التطبيقية تحتاج إلى نظام تعليمي يهتم بإعداد الطالب للوظائف المحاسبية.

وهناك الكثير من الدراسات المنشورة باللغة الانجليزية منها الدراسة التي أجراها (Mami, 2012) وهدفها محاولة تحديد طرق وأساليب التعليم المناسبة لتأهيل خريجي أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية. وقد توصلت إلى أنه لا يوجد فترة للتدريب العملي من ضمن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

وفي غانا اهتمت دراسة (Ayeboafo, 2012) بالأمور التي يجب أن يُركِز عليها أساتذة المحاسبة في المؤسسات التعليمية لإنتاج خريجين جاهزين لسوق العمل، من خلال استقصاء آراء أساتذة المحاسبة والمهنيين في المجال المحاسبي.

وقد أظهرت نتائج دراسته أن هناك فجوة بين نظرية المحاسبة والممارسة المحاسبية، وأن هناك تركيزاً أكبر على تقنيات صنع القرار والأساليب الكمية (Quantitative and Decision-making Techniques) وتركيزاً أقل على التطورات الحديثة (Newer Developments). كما توصلت دراسته إلى أن التعليم المحاسبي بحاجةٍ إلى بذل مزيدٍ من الاهتمام بإدارة الأداء Performance Management، والإدارة الإستراتيجية Strategic Management. وبَيَّنَت أن كلاً من مؤسسات التعليم المحاسبي العالي الرسمي وكذلك التدريب المهني المحاسبي أهملت إلى حدٍ كبيرٍ المحاسبة الإلكترونية أو الحوسبة (Computerized Accounting) على الرغم من أن معظم المنظمات تستخدم الحاسوب في المحاسبة.

وهدفت دراسة (Babalola&Tiamiyu, 2012) إلى تقييم النظـــام التعليمـــي العالي والمستويات المهنية في نيجيريا. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطـــور نظـــام التعليم الجامعي يلعب دوراً كبيراً في تطوير مهنة المحاسبة، غيـــر أن العلاقـــة بـــين المهنة والجامعات لا تزال تشكل مشكلةً بالنسبة لمهنة المحاسبة لتحقيق أهـــدافها فـــي التنمية الاقتصادية في نيجيريا. حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقةً ضعيفةً بين الممارسة والتعليم والبحوث، وعدم وجود توازن بين النظرية والتطبيق كما توصـــلت إلى أن المناهج الدراسية تتصف بالجمود وعدم التطور.

أما دراسة (Parker, 2011) فهدفت إلـــى دراســـة العلاقـــة بـــين البحـــوث المحاسبية الأكاديمية وبين الممارسة المهنية. وتوصلت إلى أن البحـــوث المحاســـبية الأكاديمية مهمةٌ لنظام التعليم العالي، وللمهنيين والناشرين.

وقد طرحت دراسة (Howieson, 2003) التـــساؤل التـــالي: هـــل التعلـــيم المحاسبي جاهز لمقابلة تحديات الفترة القادمة؟ وتوصلت إلى ضرورة تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس.

وهدفت دراسة (Heagy, 1987) إلى التأكد من مدى وجود فجوة بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الواقع العملي، وأكدت وجود فجوة بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة تُعزى بالدرجة الأولى إلى الاخـــتلاف بـــين المقـــررات الدراســـية ومتطلبات المهنة.

خلاصة الدراسات السابقة:

العرض المختصر للدراسات السابقة يبين أن التعليم المحاسبي العالي يلعـــب دوراً كبيراً في تطوير مهنة المحاسبة، غير أن العلاقة بين المهنة والتعلـــيم لا تـــزال تشكل مشكلةً بالنسبة لمهنة المحاسبة في تحقيق أهدافها. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقةً ضعيفةً بين الممارسة والتعليم والبحوث. كما بينت عـــدم مواكبـــة

التعليم المحاسبي للتطورات العلمية المعاصرة واحتياجات سوق العمل، وخلُصت أغلب هذه الدراسات إلى أن هناك فجوةً بين مخرجات التعليم المحاسبي، ومتطلبات سوق العمل. وأشارت إلى عدد من الأسباب ترتب عليها وجود هذه الفجوة، وأوصت بضرورة تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس لتضييقها.

وتتميز الدراسة الحالية في أنها جمعت آراء فئتين مختلفتين في آنٍ واحدٍ حول نفس العناصر التي يُعتقد ضرورة توفرها لتطوير مناهج التعليم المحاسبي وزيادة جودة مخرجاته في ظل التغيرات الحديثة لسوق العمل الليبي. كما تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها في أن عينتها تمثل جميع الجامعات الليبية الأمر الذي يمكن معه تعميم النتائج.

الدراسة الميدانية:

← منهج الدراسة الميدانية: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مستخدم في معظم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع التعليم المحاسبي (مثل: سمهود 2013؛ مامي وميرة 2013؛ مصلي 2010 ؛ فرج والحضيري 2008؛ خلاط وآخرون 2007) وذلك بهدف وصف ظاهرة التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل وتحديد العناصر المتعلقة بها والآراء حولها. الأمر الذي يمكن من تقديم التفسيرات العلمية للظاهرة وأسبابها.

← مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة، وكذلك خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ممن لم يمض على تخرجهم أكثر من 7 سنوات. ونظراً لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجمع البيانات لاعتبارات تتعلق بالوقت والجهد والتكاليف المالية استخدم الباحثان أسلوب العينة العشوائية الطبقية. وقد تمكنا من توزيع عدد 327 استبانة على أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة ممن يعملون في قطاعات اقتصادية مختلفة.

← أداة جمع البيانات: اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداةٍ أساسيةٍ لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من خلالها أمكن اختبار فرضيات الدراسة. وقد تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع، حيث روعي ألا تكون الاستمارة طويلة ومملة للمجيب، فقد تضمنت فقط قسمين من الأسئلة موزعة كما يلي:

– القسم الأول: ويضم أربعة أسئلة متعلقة بالمعلومات الشخصية وتشمل الوظيفة الحالية، جهة العمل، اسم الكلية والجامعة المتخرج فيها، سنة التخرج في الجامعة.

– القسم الثاني: ويضم واحداً وعشرين (21) من العناصر التي يُعتقد أهمية توفرها في مناهج التعليم المحاسبي، وقد دُرس عدد منها في دراسات سابقة، وجميعها مرتبط ومتعلق بفرضيات الدراسة.

وقد رأى الباحثان أنه من المفيد أن توجه نفس الأسئلة لكل من أعضاء هيأة التدريس والخريجين إذ يمكن ذلك من المقارنة بين آراء كل من المجموعتين وتحديد التوافق والاختلاف بينهما.

وقبل البدء في توزيع الاستبانة على المشاركين في الدراسة تم التحقق من صدقها وذلك بعرضها على مجموعة من المختصين في المحاسبة والإحصاء وقد تم إدخال بعض التعديلات على بنودها في ضوء ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وبعد عملية التحكيم قام الباحثان بالبدء في توزيع الاستمارات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1– النسب المئوية والتكرارات المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدمان بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف عينة الدراسة المبحوثة.

2– اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t Test): وذلك لاختبار فرضيات العدم حول المتوسط الحسابي لفرضيات البحث.

3- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات Cronbach's Alpha test: حيث يعتبر اختبار كرونباخ ألفا من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، حيث يتم استخدامه من قبل أغلب الباحثين.

"Most researchers use a test of internal reliability known as Cronbach's Alpha" Bryman and Bell, (2007:77).

وتعتبر درجة 0.60 هي أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α)، وإن أفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل. وإذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أقل من 0.6 يتم استخدام إجراء Scale if item deleted (المقياس عند حذف البند) وفيه تحذف بعض الأسئلة التي تجعل قيمة معامل كرونباخ ألفا يصل إلى 0.6 أو أكثر.

جمع البيانات:

لقد بلغت الاستبانات الموزعة 327 استبانة، وكان عدد الاستبانات المرجعة والمستخدمة في هذه الدراسة 230 استبانة أي بنسبة 70%، منها 188 استبانة تخص خريجي أقسام المحاسبة و42 استبانة تخص أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale لتقدير درجة الموافقة على العبارات الواردة بالاستبانة، حيث مُنحت الدرجات من (1-5) وكانت بدائل الإجابات تبدأ من غير موافق على الإطلاق، غير موافق، محايد، موافق وموافق بدرجة عالية جداً. وأُعطي وزن لكل بديل بحيث إن موافق بدرجة عالية جداً= 5، موافق= 4، محايد= 3، غير موافق= 2، غير موافق على الإطلاق= 1.

وتم توزيع الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية وتحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المد بين درجات المقياس (5-1= 4) ومن

ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷ 5= 0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهـــي واحـــد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كمـــا هـــو موضح بالجدول رقم (1) التالي.

جدول (1)

المحك المعتمد في الدراسة (إجابات الأسئلة ودلالاتها)

الإجابة على الأسئلة (البديل)	القيم (القياس)	طول الخلية	متوسط (درجة الموافقة)	الوسط النسبي
غير موافق على الإطلاق	1	1-1.8	متوسط معبر على درجة غير موافق على الإطلاق	20.0-36.0
غير موافق	2	1.8-2.6	متوسط معبر على درجة غير موافق	36.0-52.0
محايد	3	2.6-3.4	متوسط معبر على درجة محايد	52.0-68.0
موافق	4	3.4-4.2	متوسط معبر على درجة موافق	68.0-84.0
موافق بدرجة عالية جداً	5	4.2-5	متوسط معبر على درجة موافق بدرجة عالية جداً	84.0-100

وبالتالي يكون متوسط هذه البدائل (3). فإذا كان متوسط الإجابة (3) فيشير هذا إلى أن الإجابة حول العبارة بالحياد. وإذا كان متوسط الإجابة أكبر من (3) فيشير هذا إلى أن الإجابة حول العبارة بالموافقة. أما إذا كان متوسط الإجابة أقـــل مـــن (3) فيشير هذا إلى أن الإجابة حول العبارة بعدم الموافقة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الإجابة تختلف عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجـــاهزة (Statistical Package for Social Science) (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي:

أولاً: صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قـــام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بالطريقتين التاليتين:

1- صدق المحكمين: عرض الباحثان الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) خبراء متخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين وقاموا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات والملاحظات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- صدق المقياس: يتم قياس صدق المقياس بعدة طرق أخذ الباحثان منها الطريقتين التاليتين:

أ. الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور. وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة بالنسبة للمجموعتين وذلك من خلال حساب معامل بيرسون للارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للإجابات فكانت النتائج كما يلي:

- استبانة أعضاء هيأة التدريس: دونما عرضٍ لجدول النتائج مراعاة للاختصار غير المخل يمكن تلخيص نتائج حساب معامل بيرسون للارتباط بأن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value = 0.000) لدرجة ارتباط كل عبارةٍ من العبارات بالدرجة الكلية للمحور أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.01$. الأمر الذي يؤكد على أن معاملات الارتباط ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.
- استبانة خريجي أقسام المحاسبة: أيضاً تم حساب معامل بيرسون للارتباط، وتتلخص النتائج في أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value=0.000) لدرجة ارتباط كل عبارةٍ من العبارات بالدرجة الكلية لجميع العبارات أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.01$. مما يبين أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك تعتبر العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

ب. ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تـــم إعادة تطبيقها بعد مدة وتحت نفس الظروف والـــشروط علـــى نفـــس أفـــراد العينـــة الاستطلاعية، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاســـتبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مـــرات خلال فترات زمنية معينة. ويمكن التحقق من ثبات الاستبانة بإجراء إحدى الطريقتين (التجزئة النصفية أو معامل ألفا كرونباخ). وهنا قد تحقق الباحثان من ثبات اســـتمارة الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبـــر من 0.6، حيث كانت 0.816، وهذا يؤكد صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتحليـــل والإجابة عن أسئلة الدراسة ومن ثم الوصول للنتـــائج اللازمـــة لاختبـــار فرضـــيات الدراسة.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تم صياغة الفرضية الفرعية الأولى على النحو التالي:

"إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمـــل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة".

لمعرفة ما إذا كانت مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبـــات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة أم لا قام الباحثـــان بحساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري والوزن النسبي (الوســـط المـــوزون) للعبارات الواردة في الاستبانة فكانت النتائج كما يلي:

جدول (2)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمدى إيفاء مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة

العبـــــــــارة	μ	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإجابة
لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين.	4.50	0.740	90.0	1	موافق بدرجة عالية
لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية	4.31	0.949	86.18	2	موافق بدرجة عالية
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعدادا جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة.	4.26	0.857	85.24	3	موافق بدرجة عالية
عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية.	4.24	0.759	84.76	4	موافق بدرجة عالية
عدم استخدام مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتضييق الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل.	4.14	0.813	82.86	5	موافق
هناك قصور في الاهتمام بتوجيه بحوث التخرج لمعالجة المشاكل العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.	4.119	0.916	82.38	6	موافق
عدم توفر الكتب والمراجع الملائمة لأهداف التعليم المحاسبي.	3.976	0.975	79.52	7	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية.	3.857	0.977	77.14	8	موافق
اعتماد أعضاء هيأة التدريس على الوسائل التقليدية وعدم استخدام الوسائل الحديثة التي تهدف إلى تحسين المنفعة العلمية للطالب.	3.762	1.143	75.24	9	موافق
المناهج الدراسية غير متطورة بما يكفي لتزويد الطالب بمتطلبات سوق العمل.	3.691	1.136	73.82	10	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمراجعة.	3.691	1.093	73.82	10	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل محاسبة التضخم.	3.643	1.122	72.82	11	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل التخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركات.	3.643	1.077	72.82	11	موافق

العبـــــــارة	μ	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإجابة
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل إدارة الاستثمارات المالية.	3.595	1.013	71.9	12	موافق
المناهج الدراسية المحاسبية يغلب عليها الطابع النظري ولا تتوافق مع التطبيق العملي.	3.571	1.252	71.42	13	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المحاسبة الاجتماعية.	3.571	1.107	71.42	13	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمحاسبة.	3.476	1.131	69.52	14	موافق
المقررات الدراسية لا تساعد على تنمية قدرات الطالب العلمية والتقنية.	3.452	1.108	69.04	15	موافق
المقررات الدراسية لا تساعد الطالب على تنمية قدراته في التفكير المنطقي والتحليل النقدي.	3.381	0.986	67.62	16	موافق
الزمن المحدد لمقررات المواد المحاسبية غير كافٍ لاستكمال المناهج خلال الفصول الدراسية.	3.119	1.108	62.38	17	محايد
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل تحليل وتفسير القوائم المالية للشركات.	2.976	1.092	59.52	18	محايد

يتضح من الجدول رقم (2) أن العبارات كانت مرتبة من حيث درجة الموافقة على كون مناهج التعليم المحاسبي لا تفي بمتطلبات السوق من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس كما يلي:

1- العبارة "لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين" جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، وذلك لأنها تحصلت على وزن نسبي 90.0 وهو محصور بين (84%-100%) ويعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على عدم وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين.

2- العبارة "لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية" جاءت في المرتبة الثانية بوزن نسبي 86.18 وهو محصور بين (84%-100%) ومعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على هذه العبارة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مصلي، 2010).

3- العبارة "يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعدادا جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة" جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها. حيث إنها تحصلت على وزن نسبي 85.24 وهو محصور بين (84%-100%) ومعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على هذه العبارة وبمتوسط (4.23). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مصلي، 2010) حيث جاءت الموافقة على هذا العامل بمتوسط (4.667).

4- العبارة "عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية" جاءت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها. حيث أنها تحصلت على وزن نسبي 84.76 وهو محصور بين (84%-100%) ويعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

5- العبارة "عدم استخدام مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتضييق الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل" جاءت في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها. حيث إنها تحصلت على وزن نسبي 82.86 وهو محصور بين (68%-84%) ويعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة.

6- العبارة "هناك قصور في الاهتمام بتوجيه بحوث التخرج لمعالجة المشاكل العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية" جاءت في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها. حيث إنها تحصلت على وزن نسبي 82.38 وهو محصور بين (68%-84%) ويعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة.

كما يوضح الجدول رقم (2) أن جميع العبارات الحاصلة على ترتيب من (7 إلى 16) قد كان وزنها النسبي محصوراً بين (68%-84%) وهو يعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارات بدرجات متقاربة.

وخلافاً لما سبق جاءت العبارتان الأخيرتان بترتيب (17 و18) "الزمن المحدد لمقررات المواد المحاسبية غير كافٍ لاستكمال المناهج خلال الفصول الدراسية" و"يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل تحليل وتفسير القوائم المالية للشركات". إذ تحصلتا على وزن نسبي محصور بين (52%-68%) وهو يعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة لم يحسموا أمرهم لا بالموافقة ولا بالرفض وإنما اختاروا الحياد حول هاتين العبارتين.

ومن كل ما سبق يمكن ملاحظة أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية قد وافقوا على 90.5% من العبارات الواردة بالاستبانة. كما يمكن ملاحظة أنهم لم يختاروا الحكم على أي عبارة بعدم الموافقة أو عدمها على الإطلاق، الأمر الذي يدل على أن أعضاء هيأة التدريس يرون أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل. ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه تم اختبار الفرضية التالية:

– فرض العدم (H_0): إن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة يجيبون بالحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

– الفرض البديل(H_1): إن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة لا يجيبون بالحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t) حول المتوسط الافتراضي ($\mu = 3$) فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3):

الجدول (3)

اختبار (t) للمتوسط العام لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس

هل مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة؟					
المتوسط	الوزن النسبي	الفرضية	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد P value	القرار
3.76	75.2	H_0: $\mu = 3$ H_1: $\mu \neq 3$	8.796	0.000	رفض فرض العدم

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value = 0.000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية يجيبون بإجابة تختلف عن الحياد على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل، وتم إيجاد الوسط الموزون للعبارات فكان (75.2) وهو محصور بين (68%–84%) ما يعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة يرون أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

• الفرضية الفرعية الثانية: لمعرفة إن كانت مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة أم لا تـــم صـــياغة الفرضية على النحو التالي:

"إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمـــل من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة"

وقد قام الباحثان بحساب الوسط الحسابي، والانحـــراف المعيـــاري والـــوزن النسبي للعبارات الواردة بالاستبانة فكانت النتائج كما يلي:

جدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمدى إيفاء مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة

العبـــــــــارة	μ	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإجابة
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعدادا جيدا فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة.	4.346	0.841	86.92	1	موافق بدرجة عالية
لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين.	4.314	0.710	86.28	2	موافق بدرجة عالية
لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية.	4.176	0.811	83.52	3	موافق
عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية.	4.096	0.739	81.92	4	موافق
هناك قصور في الاهتمام بتوجيه بحوث التخرج لمعالجة المشاكل العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.	4.075	0.790	81.50	5	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية.	4.016	0.797	80.32	6	موافق
عدم استخدام مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتضييق الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل.	3.973	0.783	79.42	7	موافق
المناهج الدراسية غير متطورة بما يكفي لتزويد الطالب بمتطلبات سوق العمل.	3.947	0.979	78.94	8	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل التخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركات.	3.947	0.844	78.94	8	موافق
المناهج الدراسية المحاسبية يغلب عليها الطابع النظري ولا تتوافق مع التطبيق العملي.	3.904	1.019	78.08	9	موافق
عدم توفر الكتب والمراجع الملائمة لأهداف التعليم المحاسبي.	3.888	1.030	77.76	10	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل إدارة الاستثمارات المالية.	3.798	0.971	75.96	11	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع	3.771	1.011	75.42	12	موافق

العبـــــــــارة	μ	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الإجابة
ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل محاسبة التضخم.					
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المحاسبة الاجتماعية.	3.761	0.997	75.22	13	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمراجعة.	3.723	1.028	74.46	14	موافق
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل تحليل وتفسير القوائم المالية للشركات.	3.712	0.943	74.24	15	موافق
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمحاسبة.	3.681	1.031	73.62	16	موافق
المقررات الدراسية لا تساعد على تنمية قدرات الطالب العلمية والتقنية.	3.606	0.994	72.12	17	موافق
اعتماد أعضاء هيأة التدريس على الوسائل التقليدية وعدم استخدام الوسائل الحديثة التي تهدف إلى تحسين المنفعة العلمية للطالب.	3.563	1.283	71.26	18	موافق
المقررات الدراسية لا تساعد الطالب على تنمية قدراته في التفكير المنطقي والتحليل النقدي.	3.367	0.952	67.34	19	محايد
الزمن المحدد لمقررات المواد المحاسبية غير كافٍ لاستكمال المناهج خلال الفصول الدراسية.	3.346	0.993	66.92	20	محايد

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) السابق ترتيب العبارات من حيث درجة الموافقة على كون مناهج التعليم المحاسبي لا تفي بمتطلبات السوق من وجهة نظر الخريجين وذلك بناءً على الوزن النسبي لكل منها حيث كانت أهم هذه العبارات ما يلي:

1- العبارة "يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعدادا جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة" جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها. حيث إنها تحصلت على وزن نسبي 86.92 وهو محصور بين

(84%–100%) وهو ما يعبَر عن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على هذه العبارة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خلاط وآخرون، 2007) ودراسة (مصلي،2010). الأمر الذي يبين ضعف المناهج المحاسبية الحالية في إعداد الخريجين في استخدام الحاسوب في المحاسبة.

2- العبارة "لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين" جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة. وذلك لأنها تحصلت على وزن نسبي 86.28 وهو محصور بين (84%–100%) وهذا يعبر عن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون بدرجة عالية على عدم وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين بمتوسط (4.314)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مصلي، 2010) حيث جاء ت فيها الموافقة على هذا العامل بمتوسط (4.275).

3- العبارة "لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنةً مع الدراسة النظرية" جاءت في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 83.52 وهو محصور بين (68%–84%) وهذا يعبر عن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة.

4- العبارة "عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية" جاءت في المرتبة الرابعة بوزن نسبي 81.92 وهو محصور بين (68%–84%) وهو ما يعبر عن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة، وهو ما يتفق مع دراسة (خلاط وآخرون، 2007).

5- العبارة "هناك قصور في الاهتمام بتوجيه بحوث التخرج لمعالجة المشاكل العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية" جاءت في المرتبة الخامسة بوزن نسبي 81.5

محصور بين (68%-84%) ويعبر عن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة. وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليـــة دراســـة (خـــلاط وآخرون، 2007) ودراسة (مصلي، 2010). ولما لهذا العنصر من أهمية كبيرة فـــي ربط الجامعات بمؤسسات المجتمع المختلفة وتنمية قدرات الطلبة على التعامـــل مـــع مشكلات هذه المؤسسات ينبغي وضع برامج مدروسة لتوجيه أبحـــاث الطلبـــة نحـــو المشاكل العملية التي تعاني منها تلك المؤسسات.

6- العبارة "يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل المؤشرات الاقتصادية المحلية والدوليـــة" جـــاءت فـــي المرتبـــة السادسة بوزن نسبي 80.32 وهو أيضا محصور بين (68%-84%) ويعبر عـــن أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على هذه العبارة.

7- كما يوضح الجدول رقم (4) أن جميع العبارات الحاصلة على ترتيب من (7 إلى 18) قد كان وزنها النسبي محصوراً بين (68%-84%) وهو يعبر عن أن خريجـــي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يوافقون على العبارات بدرجات متقاربـــة باســـتثناء العبارتين الأخيرتين. حيث إنه خلافاً لما سبق تبين النتائج أن العبـــارتين "المقـــررات الدراسية لا تساعد الطالب على تنمية قدراته في التفكير المنطقي والتحليـــل النقـــدي" و"الزمن المحدد لمقررات المواد المحاسبية غير كافٍ لاستكمال المناهج خلال الفصول الدراسية" تحصلتا على وزن نسبي محصور بين (52%-68%) وهو يعبر علـــى أن خريجي أقسام المحاسبة لم يحسموا أمرهم لا بالموافقة ولا بالرفض وإنمـــا اختـــاروا الحياد حول هاتين العبارتين.

ومن كل ما سبق يمكن ملاحظة أن خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية قد وافقوا على 90.5% من العبارات الواردة بالاستبانة. كما يمكن ملاحظة أنه لم يقع في أي من عبارات الاستبانة اختيار الحكم بعدم الموافقة، فضلاً عن الحكـــم بعـــدمها

على الإطلاق. الأمر الذي يدل على أن الخريجين يرون أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه تم اختبار الفرضية التالية:

- فرض العدم (H_0): إن خريجي أقسام المحاسبة يجيبون بالحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.
- الفرض البديل (H_1): إن خريجي أقسام المحاسبة يجيبون بإجابة تختلف عن الحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(t) حول المتوسط الافتراضي ($\mu = 3$) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول (5)

اختبار (t) للمتوسط العام للعبارات الواردة بالاستبانة من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة

هل مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة؟					
القرار	**مستوى المعنوية المشاهد P value**	**قيمة t المحسوبة t-calculated**	**الفرضية**	**الوزن النسبي**	**المتوسط Mean**
رفض فرض العدم	0.000	14.58	$H_0: \mu = 3$ $H_1: \mu \neq 3$	77.2	3.86

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value = 0.000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن خريجي أقسام المحاسبة يجيبون بإجابةٍ تختلف عن الحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل.

وتم إيجاد الوزن النسبي للفرضية فكان (77.2) وهو محصور بـــين (68%-84%) وهو ما يعبر عن أن خريجي أقـــسام المحاســـبة يـــرون أن منـــاهج التعلـــيم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

ومن كل ما سبق يمكن تلخيص النقاط التي وافق عليها الطرفان والتي اختلفا حولها وفقاً لما هو موضح بالجدول رقم (6) التالي:

جدول (6)

ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفئتي الدراسة

العبارة	المبحوثين		المتوسط العام	الترتيب حسب المتوسط العام للعبارة	القرار
	أعضاء هيأة التدريس	الخريجين			
لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة عالية	4.41	1	الاتفاق بالموافقة حولها
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعدادا جيدا فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة عالية	4.30	2	الاتفاق بالموافقة حولها
لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية	موافق بدرجة عالية	موافق	4.24	3	الاتفاق بالموافقة حولها
عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية	موافق بدرجة عالية	موافق	4.17	4	الاتفاق بالموافقة حولها
هناك قصور في الاهتمام بتوجيه بحوث التخرج لمعالجة المشاكل العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية	موافق	موافق	4.10	5	الاتفاق بالموافقة حولها
عدم استخدام مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي لتضييق الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل	موافق	موافق	4.06	6	الاتفاق بالموافقة حولها
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية	موافق	موافق	3.94	7	الاتفاق بالموافقة حولها
عدم توفر الكتب والمراجع الملائمة لأهداف التعليم المحاسبي	موافق	موافق	3.93	8	الاتفاق بالموافقة حولها
المناهج الدراسية غير متطورة بما يكفي لتزويد الطالب بمتطلبات سوق العمل	موافق	موافق	3.82	9	الاتفاق بالموافقة حولها
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل التخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركات	موافق	موافق	3.80	10	الاتفاق بالموافقة حولها
المناهج الدراسية المحاسبية يغلب عليها الطابع النظري ولا تتوافق مع التطبيق العملي	موافق	موافق	3.74	11	الاتفاق بالموافقة حولها

العبارة	المبحوثين		المتوسط العام	الترتيب حسب المتوسط العام للعبارة	القرار
	أعضاء هيأة التدريس	الخريجين			
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل محاسبة التضخم	موافق	موافق	3.71	12	الاتفاق بالموافقة حولها
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمراجعة	موافق	موافق	3.71	13	الاتفاق بالموافقة حولها
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل إدارة الاستثمارات المالية	موافق	موافق	3.70	14	الاتفاق بالموافقة حولها
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المحاسبة الاجتماعية	موافق	موافق	3.67	15	الاتفاق بالموافقة حولها
اعتماد أعضاء هيأة التدريس على الوسائل التقليدية وعدم استخدام الوسائل الحديثة التي تهدف إلى تحسين المنفعة العلمية للطالب	موافق	موافق	3.66	16	الاتفاق بالموافقة حولها
لا تتضمن المناهج المحاسبية بعض المواضيع ذات العلاقة بالتطورات في مهنة المحاسبة مثل المعايير الدولية للمحاسبة	موافق	موافق	3.58	17	الاتفاق بالموافقة حولها
المقررات الدراسية لا تساعد على تنمية قدرات الطالب العلمية والتقنية	موافق	موافق	3.53	18	الاتفاق بالموافقة حولها
المقررات الدراسية لا تساعد الطالب على تنمية قدراته في التفكير المنطقي والتحليل النقدي	موافق	محايد	3.37	19	الاختلاف حولها
يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل تحليل وتفسير القوائم المالية للشركات	محايد	موافق	3.34	20	الاختلاف حولها
الزمن المحدد لمقررات المواد المحاسبية غير كافٍ لاستكمال المناهج خلال الفصول الدراسية	محايد	محايد	3.23	21	الاتفاق حولها بالحياد
المتوسط العام	3.76	3.86	3.81		

من خلال الجدول رقم (6) السابق يلاحظ أن معظم العبارات الـــواردة فـــي الاستبانة تم الاتفاق بالموافقة حولها من قبل مجموعتي الدراسة. حيـــث جـــاءت فـــي المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة العبارة "لا توجد أية بـــرامج مـــشتركة بـــين

الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين، بمتوسط عام (4.41).

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يعاب على المناهج المحاسبية عدم اهتمامها بإعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة" بمتوسط عام (4.30) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مصلي، 2010) حيث جاءت الموافقة على هذا العامل بمتوسط عام للمجموعتين (4.483). وهذا يعكس ما تمت ملاحظته من خلال الاطلاع على المقررات الدراسية لأقسام المحاسبة بمختلف الجامعات الليبية حيث وجد الباحثان أن الاهتمام بمادة الحاسوب يقتصر على تدريس مادة أو مادتين على الأكثر وكلاهما لا يرتبط ارتباطا مباشرا بالمحاسبة.

أما في المرتبة الثالثة فجاءت العبارة "لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية". وهذا يتطلب تطوير برنامج التعليم المحاسبي وتضمينه فترة للتدريب العملي على غرار بعض التخصصات العلمية.

- الفرضية الرئيسية الأولى:

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة على النحو التالي:

"إن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة".

ومن خلال النظر إلى النتائج السابقة والتي بينت موافقة أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة على معظم العبارات الواردة بالاستبانة كعناصر مسببة في وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي الجامعي و متطلبات السوق، نجد أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل. ولزيادة تأكيد هذه النتيجة تم اختبار الفرضية التالية:

– فرض العدم (H_0): إن أعضاء هيأة التدريس والخـــريجين مـــن أقـــسام المحاســـبة بالجامعات الليبية يجيبون بالحياد عن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبيـــة لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

– الفرض البديل (H_1): إن أعضاء هيأة التدريس والخريجين مـــن أقـــسام المحاســـبة بالجامعات الليبية يجيبون بإجابة تختلف عن الحياد عن أن مناهج التعلـــيم المحاســـبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

وذلك باستخدام اختبار (t) حول المتوسط الافتراضي ($\mu = 3$) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول (7)

اختبار (t) للمتوسط العام لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة

هل مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس و خريجي أقسام المحاسبة؟					
المتوسط Mean	**الوزن النسبي**	**الفرضية**	**قيمة t المحسوبة**	**مستوى المعنوية المشاهد P value**	**القرار**
3.81	76.2	$H_0: \mu = 3$ $H_1: \mu \neq 3$	15.50	0.000	رفض فرض العدم

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value = 0.000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن أعضاء هيـــأة التـــدريس والخريجين من أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يجيبون إجابة تختلف عن الحياد عـــن أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تفي بمتطلبات سوق العمـــل. وتـــم إيجـــاد الوسط الموزون لأسئلة الاستبانة فكان (76.2) وهـــو محـــصور بـــين (68%–84%)

المعبر عن أن أعضاء هيأة التدريس والخريجين من أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يرون أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

- الفرضية الرئيسية الثانية:

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة على النحو التالي:

- فرض العدم: لا يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أعضاء هيأة التدريس والخريجين في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.
- الفرض البديل: هناك فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أعضاء هيأة التدريس والخريجين في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان اختبار مان وايتني للعينات المستقلة (Mann-Whitney Test). فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (8).

جدول (8) اختبار مان وايتني للعينات المستقلة

المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة U المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد	القرار
أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة	42	106.93	4491.0	-26.290	0.355	قبول فرض العدم
خريجو أقسام المحاسبة	188	117.41	22074.0			

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للفرق بين متوسطي المجموعتين كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (الدلالة=0.05) لذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود فرق معنوي ذي دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أعضاء هيأة التدريس والخريجين في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية.

حيث بيّنت نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها وجود عدد من العناصر من شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، ويمكن عرض أهم تلك العناصر على النحو التالي:

1- لا توجد أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في إطار رفع وتطوير الكفاءة المهنية للمحاسبين.

2- عدم اهتمام المناهج المحاسبية بإعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة.

3- لا يتضمن برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية.

4- عدم التركيز على تدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير ضمن المواد المحاسبية.

5- عدم تطبيق مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي.

6- عدم اهتمام المناهج المحاسبية بالمواضيع ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية مثل المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية، والتخطيط المالي والتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركات، وإدارة الاستثمارات المالية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1- العمل على تنفيذ برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يسهم في تطوير المناهج المحاسبية وتحديثها.

2- الاهتمام بتطوير المناهج المحاسبية، وخصوصاً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة، وتدريس مهارات الاتصال وكتابة التقارير، والمواضيع ذات العلاقة بالتغيرات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الليبي مثل إنشاء سوق الأوراق المالية.

3- تطبيق مدخل الجودة الشاملة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي.

4- تضمين برنامج التعليم المحاسبي فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية.

5- وضع معايير تكفل تعيين أعضاء هيأة تدريس قادرين على تطوير وتدريس المناهج العلمية بكفاءة.

6- وضع معايير لقبول الطلبة بالجامعات تركز على النوع لا على الكم.

7- دعوة الجامعات والمراكز البحثية إلى العمل على تحويل هذه التوصيات إلى برامج عملية يتم من خلالها تطوير مناهج التعليم المحاسبي بما يكفل تضييق الفجوة بينه وبين الواقع المهني.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية:

1- الحنون، حسن، (2004)، "أسباب عدم الاستفادة من مجموعة المعـــارف العلميـــة المكتسبة للخريجين"، رسالة ماجستير غيـــر منـــشورة، (كليـــة الاقتـــصاد-جامعـــة قاريونس).

2- الدالي، محمود محمد، (2003) "دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفـــاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية"، رسالة ماجستير غيـــر منـــشورة (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا).

3- السحيري، الهادي محمد، (2007) "التعليم المحاسبي بين الواقع النظري والتطبيق العملي"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي واقعـــه وإمكانيـــات تطـــويره، (طرابلس، ليبيا).

4- الفطيمي، محمد مفتاح، (2010) "دور التعليم المحاسبي فـــي صـــقل الخـــريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمـــل، (مصراتة، ليبيا).

5- جودت، لطفي حميد، (2000) "التعليم المحاسبي في الوطن العربـــي، المـــشاكل والحلول"، المؤتمر العلمي المهني الثاني، عمان، الأردن.

6- خلاط، صالح؛ المشاط، عادل؛ وموسى؛ فتحي، (2007) "تقيـــيم منـــاهج التعلـــيم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقام المحاسبة"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي واقعه وإمكانيات تطويره، (طرابلس، ليبيا).

7- سمهود، فتحي المبروك، (2013) "مدى ملاءمة تخصصات التعلـــيم المحاســـبي الحالية لمتطلبات سوق العمل المحلية" المؤتمر العلمي الثالـــث حـــول واقـــع مهنـــة المحاسبة في ليبيا، (طرابلس، ليبيا).

8- عظيم، عبد الفتاح، (1988) "تعليم وتدريب وتطوير المحاسبين في الجماهيرية"، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس).

9- فرج، عبدالنبي امحمد؛ والحضيري، مصطفى مصباح، (2009) "مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل" مجلة جامعة الجبل الغربي، العدد 6.

10- مامي، طارق المهدي؛ وميرة، عبدالحفيظ فرج، (2013) "دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة –دراسة تطبيقية– بجامعة الزاوية" المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، (طرابلس، ليبيا).

11- مصلي، عبدالحكيم محمد، (2010) "مدى مواكبة التعليم العالي المحاسبي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، (مصراتة، ليبيا).

ثانياً: المراجع الانجليزية:

1- Ayeboafo; Boadu, (2012), " The Role of Accounting Educators in Bridging the Gap between Accounting Theory and Accounting Practice", Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol 3, No 10.

2- Babalola; Yisau Abiodun and Tiamiyu; Rashidat, (2012), " Accounting Education in Nigeria: A Need for Synergy", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, February 2012, Vol. 4 (1).

3- Berliner, C. & Brimson, J.A.,(Eds.), (1988) " Cost management in today's advanced manufacturing: the cam-1 conceptual design ". Boston: Harvard Business School Press.

4- Bryman, A. and BELL, E (2007) " Business Research Methods ", Second Edition, Oxford: Oxford University Press.

5- Heagy, C. D., (1987), " A National Study and Empirical Investigation of the Accounting Systems Course: Academic Practice Versus Professional Needs ", DBA Thesis, Mempgis State University.

6- Howieson, B., (2003), " Accounting Practice in the New Millennium: Is Accounting Education Ready to meet the Challeng? ", The British Accounting Review, Vol. 35, No. 2.

7- Jen Tindale; Elaine Evans; Dawn Cable and Suzanne Mead, (2005), " Are our accounting programs preparing graduates for professional accounting work?" Paper presented at the 2005 Conference of the Australian Association for Research in Education (AARE) , Sydney.

8- Mami; Tarek, 2012, " The reality of accounting education in Libya and prospects of its development ", 13th international scientific and professional conference, Zageb, Croatia.

9- Parker; Lee D.,(2011), "EDITORIAL The relationship between academic accounting research and professional practice", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 24 No. 1.